

صندوق الفجر
دولة الكويت

البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

صفحة	المحتويات
2-1	تقرير مراقب الحسابات المستقل.
3	بيان المركز المالي.
4	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.
5	بيان التغيرات في حقوق الملكية.
6	بيان التدفقات النقدية.
16-7	إيضاحات حول البيانات المالية.

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة / حاملي الوحدات المحترمين
صندوق الفجر
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لصندوق الفجر ("الصندوق") والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025 وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية المهمة.

برأينا، أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2025 وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير مبنية بمزيد من التفصيل في الجزء الخاص بمسؤوليات مراقب الحسابات بشأن تدقيق البيانات المالية الوارد بهذا التقرير. إننا مستقلون عن الصندوق وفقاً للمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. بإعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها تعتبر كافية وملائمة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي.

مسؤوليات مدير الصندوق حول البيانات المالية

إن مدير الصندوق هو المسؤول عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية تكون خالية من الأخطاء المادية بسبب الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، يتولى مدير الصندوق مسؤولية تقييم قدرة الصندوق على الإستمرار في النشاط ككيان مستمر والإفصاح، حينما انطبق ذلك، عن الأمور المتعلقة بالإستمرارية وإستخدام مبدأ الإستمرارية المحاسبي ما لم ينو مدير الصندوق تصفية الصندوق أو وقف عملياته أو عندما لا يكون لديه بديلاً واقعياً سوى القيام بذلك.

يتولى مدير الصندوق مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية الخاصة بالصندوق.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية، سواء بسبب الغش أو الخطأ، وكذلك إصدار تقرير مراقب حسابات يتضمن رأي. إن التأكيد المعقول يعتبر درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً على أن التدقيق المنفذ وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيظهر دائماً الخطأ المادي في حالة وجوده. يمكن أن تنتج الأخطاء من الغش أو الخطأ ويتم اعتبارها مادية، بشكل فردي أو مجمعة، إذا كان متوقعاً أن تؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدميها والتي يتم اتخاذها بناء على هذه البيانات المالية.

تقرير مراقب الحسابات المستقل (تتمة)

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تتمة)

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ، حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
 - فهم أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس بهدف إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للصندوق.
 - تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل مدير الصندوق.
 - التوصل إلى مدى ملائمة استخدام مدير الصندوق لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن تثير شكوك جوهرية حول قدرة الصندوق على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود شك مادي، يتوجب علينا أن نلفت الانتباه ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإيضاحات. إن إستنتاجاتنا تستند إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في عدم قدرة الصندوق على تحقيق مبدأ الاستمرارية.
 - تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة على نحو يحقق العرض العادل.
- إننا نتواصل مع مدير الصندوق حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الجوهرية بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والأمور التنظيمية الأخرى

برأينا كذلك، أن البيانات المالية تتضمن ما نص عليه القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته اللاحقة ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي للصندوق، وأنها قد حصلنا على المعلومات التي رאיهاها ضرورية لأداء مهمتنا. وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 أية مخالفات لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته اللاحقة ولائحته التنفيذية أو للنظام الأساسي للصندوق على وجه يؤثر مادياً في نشاط الصندوق أو مركزه المالي.

فيصل صقر الصقر

مراقب حسابات مرخص رقم 172 فئة "أ"
BDO النصف وشركاه

دولة الكويت: 26 يناير 2026

2024	2025	إيضاحات	
دينار كويتي	دينار كويتي		
			الموجودات
3,515	17,879		نقد لدى البنوك
35,903,683	32,546,256	5	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
453,891	188,481	6	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
36,361,089	32,752,616		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
248,279	318,167	7	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
248,279	318,167		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
36,171,355	24,842,209	8	رأس المال
(2,249,427)	(5,249,822)	9	إحتياطي فروق إشتراكات/ إشتراكات وحدات
2,190,882	12,842,062		أرباح مرحلة
36,112,810	32,434,449		مجموع حقوق الملكية
36,361,089	32,752,616		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
0.998	1.306	10	صافي قيمة الموجودات للوحدة

إن الإيضاحات المرفقة في الصفحات من 7 إلى 16 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

A. Alhaswary

الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية - ش.م.ك. (مقفلة)
أمين الحفظ ومراقب الاستثمار

[Signature]

شركة وفرة للاستثمار الدولي - ش.م.ك. (مقفلة)
مدير الصندوق

صندوق
المفجر
AL-FAJER FUND

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2024	2025	إيضاحات	
دينار كويتي	دينار كويتي		
			الإيرادات:
3,493,491	11,270,301	11	صافي ربح الاستثمارات
827	1,839		إيرادات عوائد
16	5		إيرادات أخرى
571	(4,095)		(خسائر) / أرباح ترجمة عملة أجنبية
3,494,905	11,268,050		
			المصاريف:
(354,697)	(393,814)	12	أتعاب مدير الصندوق
(5,109)	(167,970)	12	أتعاب تشجيعية
(42,564)	(47,258)	13	أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار
(7,948)	(7,828)		مصاريف عمومية وإدارية
(410,318)	(616,870)		
3,084,587	10,651,180		ربح السنة
-	-		الدخل الشامل الآخر للسنة
3,084,587	10,651,180		مجموع الدخل الشامل للسنة
85.03	322.06	14	ربح الوحدة (فلس)

إن الإيضاحات المرفقة في الصفحات من 7 إلى 16 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

صندوق الفجر
دولة الكويت

بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	إحتياطي فروق إشتراكات / إستثمارات وحدات	أرباح مرحلة دينار كويتي	المجموع دينار كويتي	رأس المال دينار كويتي	
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2023	(2,276,118)	(893,705)	33,567,532	36,737,355	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2023
إشتراكات خلال السنة	(2,480)	-	73,418	75,898	إشتراكات خلال السنة
إستثمارات خلال السنة	29,171	-	(612,727)	(641,898)	إستثمارات خلال السنة
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	3,084,587	3,084,587	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024	(2,249,427)	2,190,882	36,112,810	36,171,355	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024
إشتراكات خلال السنة	26,448	-	117,946	91,498	إشتراكات خلال السنة
إستثمارات خلال السنة	(3,026,843)	-	(14,447,487)	(11,420,644)	إستثمارات خلال السنة
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	10,651,180	10,651,180	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2025	(5,249,822)	12,842,062	32,434,449	24,842,209	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2025

إن الإيضاحات المرفقة من 7 إلى 16 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2024	2025	
دينار كويتي	دينار كويتي	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
3,084,587	10,651,180	ربح السنة
(3,493,491)	(11,270,301)	تسويات:
(827)	(1,839)	صافي ربح الاستثمارات
(409,731)	(620,960)	إيرادات عوائد
		التغيرات في رأس المال العامل:
(163,389)	13,313,124	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(183,591)	265,410	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
106,634	70,461	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
(650,077)	13,028,035	صافي النقد من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
1,148,240	1,314,604	إيرادات توزيعات أرباح مستلمة
827	1,839	إيرادات فوائد مستلمة
1,149,067	1,316,443	صافي النقد من الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
73,418	117,946	المحصل من الإشتراكات
(612,727)	(14,447,487)	المدفوع للإستردادات
(1,170)	(573)	توزيعات أرباح نقدية مدفوعة لحملة الوحدات
(540,479)	(14,330,114)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
(41,489)	14,364	صافي الزيادة / (النقص) في نقد لدى البنوك
45,004	3,515	نقد لدى البنوك في بداية السنة
3,515	17,879	نقد لدى البنوك في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة في الصفحات من 7 إلى 16 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

1. معلومات عامة

إن صندوق الفجر ("الصندوق") هو صندوق استثماري مفتوح تم تأسيسه بتاريخ 26 مارس 2005 لمدة 10 سنوات في دولة الكويت وفقاً للقانون رقم 31 لسنة 1990 في شأن تنظيم تداول الأوراق المالية وإنشاء صناديق الاستثمار.

أن الصندوق خاضع لإشراف هيئة أسواق المال طبقاً للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والتعديلات اللاحقة ولائحته التنفيذية.

إن مدة الصندوق 10 سنوات من تاريخ صدور الموافقة على تأسيسه وتم تجديدها لفترة تنتهي في 26 مارس 2025.

إن الهدف من إنشاء الصندوق هو استثمار رأس المال وتحقيق العوائد الجيدة للمستثمرين في الشركات المدرجة في بورصة الكويت وأيضاً الأوراق المالية غير المدرجة بالإضافة إلى الأسواق الخليجية والعربية، وإستثمار النقد المتوفر في صناديق أدوات الدين، وصناديق النقد والصكوك التي تصدر عن حكومات دول مجلس التعاون الخليجي ويجب ان تكون جميع اعمال الصندوق موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية حسبما يقرره مكتب التدقيق الشرعي الخارجي، على إلا يترتب على ذلك ممارسة الصندوق لأي أنشطة تمويلية أو منح الائتمان.

إن شركة وفرة للاستثمار الدولي ش.م.ك. (مقفلة) هي مدير الصندوق.

إن الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية ش.م.ك. (مقفلة) هي أمين الحفظ ومراقب الاستثمار للصندوق.

إن عنوان مدير الصندوق المسجل هو ص.ب. 27635، الصفاة 13137 - دولة الكويت.

تمت الموافقة على اصدار البيانات المالية من قبل مدير الصندوق وأمين الحفظ ومراقب الاستثمار بتاريخ 26 يناير 2026.

2. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

(أ) معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة سارية من 1 يناير 2025

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21 - عدم قابلية تحويل العملات
في أغسطس 2023، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21 تأثير التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية لتحديد كيفية تقييم المنشأة لما إذا كانت العملة قابلة للتحويل وكيفية تحديد سعر الصرف الفوري في حال عدم القابلية لتحويل العملات. كما تتطلب التعديلات الإفصاح عن المعلومات التي تُمكن مستخدمي بياناتها المالية من فهم كيفية تأثير أو توقع حدوث تأثير لعدم قابلية العملة للتحويل مع عملة أخرى على الأداء والمركز المالي والتدفقات النقدية للمنشأة.

لم يكن للتعديلات تأثير مادي على البيانات المالية للصندوق.

(ب) معايير وتعديلات صادرة لكنها غير سارية بعد

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية عدد من المعايير والتعديلات على المعايير والتفسيرات والتي تسري في الفترات المحاسبية المستقبلية والتي قرر الصندوق عدم تطبيقها مبكراً.

تسري التعديلات التالية على الفترة التي تبدأ في 1 يناير 2026:

- تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية والمعيار الدولي للتقارير المالية 7)

تسري المعايير والتعديلات التالية على فترة التي تبدأ في 1 يناير 2027:

- المعيار الدولي للتقارير المالية 18 العرض والإفصاح في البيانات المالية
- المعيار الدولي للتقارير المالية 19 الشركات التابعة غير الخاضعة للمساءلة العامة: الإفصاحات

إن الصندوق حالياً بصدد تقييم تأثير هذه المعايير المحاسبية الجديدة والتعديلات.

3. السياسات المحاسبية المهمة

3.1 بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية للصندوق وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية، والنظام الأساسي للصندوق والإرشادات الصادرة عن هيئة أسواق المال.

3.2 أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية بإستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي يتم إدراجها بالقيمة العادلة.

تم عرض هذه البيانات المالية بالدينار الكويتي وهو عملة التشغيل والعرض للصندوق عند إعداد البيانات المالية.

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية المهمة. كما يتطلب من إدارة الصندوق اتخاذ الأحكام في تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق. يتضمن إيضاح 4 الأحكام والتقديرات الهامة التي تم اتخاذها في إعداد البيانات المالية وتأثيرها.

فيما يلي السياسات المحاسبية الرئيسية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية.

3.3 عرض الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي

تتطلب طبيعة نشاط الصندوق، كونه منشأة مؤسسة لأغراض الاستثمار تصنيف الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي وفقاً لسيولتها في ترتيب تنازلي، حيث تعتقد الإدارة أن هذا العرض يقدم معلومات ذات صلة وموثوقة أكثر بأنشطة الصندوق. إن هذه الطريقة في عرض الموجودات والمطلوبات تتطلب تقديم معلومات أخرى حول تواريخ استحقاق كافة الموجودات والمطلوبات المالية في الإيضاحات حول البيانات المالية. يقدم الصندوق هذه المعلومات بناء على طول مدة التعاقد المتبقية كما في تاريخ البيانات المالية.

تتضمن الموجودات المالية للصندوق بصفة رئيسية نقد لدى البنوك، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ومدينون وأرصدة مدينة أخرى.

تتضمن المطلوبات المالية للصندوق بصفة رئيسية دائنون وأرصدة دائنة أخرى.

يتم عرض المبالغ المتوقعة تحصيلها للموجودات أو دفعها فيما يتعلق بالمطلوبات بالحد الأدنى في الإيضاحات كموجودات ومطلوبات مستحقة خلال سنة من تاريخ البيانات المالية، مع ذلك فإن الصندوق ليس لديه أي موجودات أو مطلوبات مستحقة خلال فترة أكثر من سنة من تاريخ البيانات المالية.

3.4 الأدوات المالية

يقوم الصندوق بتصنيف أدواته المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما يكون الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي نقد لدى البنوك، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ومدينون وأرصدة مدينة أخرى.

3. السياسات المحاسبية المهمة (تتمة)

3.4 الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية:

التصنيف والاعتراف المبدئي

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالصندوق بإدارة موجودات الصندوق وكذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

إن الموجودات المالية المصنفة في البيانات المالية ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 هي كما يلي:

- أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم إثبات أو إلغاء الاستثمارات بتاريخ المتاجرة حيث يكون شراء أو بيع استثمار بموجب عقد تتطلب بنوده تسليم الاستثمار خلال إطار السنة الزمنية المحددة من قبل السوق المعني، يتم الاعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الإعراف بالموجودات المالية (كلياً أو جزئياً) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما يحول الصندوق حقه في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في إحدى الحالتين التاليتين: (أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية من قبل الصندوق، أو (ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما يحتفظ الصندوق بالسيطرة، فيجب عليه الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركته فيها.

القياس اللاحق

يعتمد القياس اللاحق للموجودات المالية على تصنيفها كما يلي:

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة عندما تستوفي كلا من الشرطين التاليتين وألا تكون مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- محتفظ بها في إطار نموذج أعمال هدفه الاحتفاظ بالأصل لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية، و
- ينتج عن شروطها التعاقدية، في تواريخ معينة، تدفقات نقدية تعتبر فقط مدفوعات لأصل الدين وفائدة على أصل الدين القائم.

إن أدوات الدين بالتكلفة المطفأة يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم الإعراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر عند إلغاء الإعراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

تتضمن الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة نقد لدى البنوك ومدينون وأرصدة مدينة أخرى.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يصنف الصندوق الموجودات المالية كمحتفظ بها لغرض المتاجرة إذا كان قد تم شراؤها أو إصدارها بصورة رئيسية لتحقيق ربح قصير الأجل من خلال أنشطة المتاجرة أو تشكل جزء من محفظة أدوات مالية تدار معاً، ويوجد دليل على نموذج حديث من تحقيق أرباح قصيرة الأجل. تسجل الموجودات المحتفظ بها لغرض المتاجرة وتقاس في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة.

يدرج أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة، أرباح أو خسائر الناتجة من البيع، إيرادات الفوائد وتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر وفقاً لشروط العقد أو عندما يثبت الحق في استلام مبلغ الأرباح.

3. السياسات المحاسبية المهمة (تتمة)

3.4 الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يعترف الصندوق بمخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع أدوات الدين غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي يتوقع الصندوق استلامها، ويتم خصم العجز بنسبة تقريبية إلى معدل الفائدة الفعلي الأصلي على ذلك الأصل. تشمل التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع الضمانات المحتفظ بها أو التحسينات الائتمانية الأخرى التي تعتبر جزءاً من الشروط التعاقدية.

بالنسبة للذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى، قام الصندوق بتطبيق الأسلوب المبسط الخاص بالمعيار واحتساب خسائر الائتمان المتوقعة بناءً على فترة الخسائر الائتمانية المتوقعة. أنشأ الصندوق جدول مخصصات يعتمد على الخبرة التاريخية للخسائر الائتمانية، معدل من أجل العوامل المستقبلية الخاصة بالمدينين والبيئة الاقتصادية.

المطلوبات المالية

يتم الاعتراف المبدئي لجميع المطلوبات المالية بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والسلفيات والدائنون تخصم تكاليف المعاملة المتعلقة بها بشكل مباشر. يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

الدائنون

يمثل بند الدائنون الإلتزام لسداد قيمة خدمات تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي. يتم إدراج الدائنون مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

3.5 رأس المال

يقوم الصندوق بإصدار الوحدات القابلة للإسترداد، وهي قابلة للإسترداد وفقاً لخيار حملة الوحدات وتصنف كحقوق ملكية وفقاً للتعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 32، ويمكن إعادة الوحدات القابلة للإسترداد إلى الصندوق في أي وقت مقابل نقد يساوي حصة نسبية من قيمة صافي موجودات الصندوق.

3.6 المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الصندوق التزام حالي قانوني أو محتمل ناتج من حدث سابق وتكون تكاليف سداد الإلتزام محتملة الوقوع ويمكن قياسها بصورة موثوقة منها. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود مادياً، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة المطلوبة لتسوية الإلتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية.

3.7 تحقق الإيرادات

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية 15 إطار عمل واحد وشامل لتحديد إمكانية تحقق الإيرادات وحجم وتوقيت تحققها. ويتطلب الاعتراف بالإيراد تسجيل المبلغ الذي يعكس المقابل الذي يتوقع الصندوق استحقاقه مقابل بيع بضاعة أو تادية خدمات للعملاء.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 15 مراعاة الآراء، مع الأخذ في الإعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود مع عملائه. كما يحدد المعيار طريقة المحاسبة عن التكاليف الإضافية للحصول على العقد والتكاليف المرتبطة مباشرة بتنفيذ العقد. كما يتطلب المعيار إفصاحات شاملة.

3. السياسات المحاسبية المهمة (تتمة)

3.7 تحقق الإيرادات (تتمة)

يتم الاعتراف بالإيرادات إما في وقت محدد أو على مدى فترة من الوقت، عندما يقوم الصندوق بأداء التزامات الأداء عن طريق بيع البضاعة أو تأدية الخدمات المتفق عليها لعملائه. ويقوم الصندوق بنقل السيطرة على البضاعة أو الخدمات على مدى فترة من الوقت وليس في وقت محدد وذلك عند استيفاء أي من المعايير التالية :

- أن يتلقى العميل المنافع التي يقدمها أداء الصندوق ويستهلكها في الوقت نفسه حالما قام الصندوق بالأداء ، أو
- أداء الصندوق ينشئ أو يحسن الأصل الذي يسيطر عليه العميل عند تشييد الأصل أو تحسينه، أو
- أداء الصندوق لا ينشئ أي أصل له استخدام بديل للصندوق، و للصندوق حق واجب النفاذ في الدفعات مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية 15 إطار عمل واحد وشامل لتحديد إمكانية تحقق الإيرادات وحجم وتوقيت تحققها. ويتطلب الاعتراف بالإيراد تسجيل المبلغ الذي يعكس المقابل الذي يتوقع الصندوق استحقاقه مقابل بيع بضاعة أو تأدية خدمات للعملاء. يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 15 مراعاة الآراء، مع الأخذ في الاعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود مع عملائها. كما يحدد المعيار طريقة المحاسبة عن التكاليف الإضافية للحصول على العقد والتكاليف المرتبطة مباشرة بتنفيذ العقد. كما يتطلب المعيار إفصاحات شاملة.

يتم الاعتراف بالإيرادات إما في وقت محدد أو على مدى فترة من الوقت، عندما يقوم الصندوق بأداء التزامات الأداء عن طريق بيع البضاعة أو تأدية الخدمات المتفق عليها لعملائها. ويقوم الصندوق بنقل السيطرة على البضاعة أو الخدمات على مدى فترة من الوقت وليس في وقت محدد وذلك عند استيفاء أي من المعايير التالية :

- أن يتلقى العميل المنافع التي يقدمها أداء الصندوق ويستهلكها في الوقت نفسه حالما قام الصندوق بالأداء ، أو
- أداء الصندوق ينشئ أو يحسن الأصل الذي يسيطر عليه العميل عند تشييد الأصل أو تحسينه، أو
- أداء الصندوق لا ينشئ أي أصل له استخدام بديل للصندوق، و للصندوق حق واجب النفاذ في الدفعات مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

تتقل السيطرة في وقت محدد إذا لم تتحقق أي من المعايير اللازمة لنقل البضاعة أو الخدمة على مدى فترة من الوقت. يأخذ الصندوق العوامل التالية في الاعتبار سواء تم تحويل السيطرة أم لم يتم:

- أن يكون للصندوق حق حالي في الدفعات مقابل الأصل.
- أن يكون للعميل حق قانوني في الأصل.
- أن يقوم الصندوق بتحويل الحيازة المادية للأصل .
- أن يمتلك العميل المخاطر والمنافع المهمة لملكية الأصل .
- أن يقبل العميل الأصل.

حيث أن إيرادات الصندوق تتمثل بشكل رئيسي في صافي إيرادات استثمارات والتي تقع خارج نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 15، تتمثل إيرادات الصندوق فيما يلي:

أرباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم إثبات أرباح أو خسائر من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند قيام الصندوق بتحويل المخاطر المهمة والمنافع المرتبطة بملكية الاستثمار المباع. يتم قياس أرباح بيع الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للموجودات في تاريخ البيع، ويتم الاعتراف بها في تاريخ البيع.

توزيعات أرباح

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق الصندوق في استلام تلك الدفعات.

إيرادات عوائد

تحتسب إيرادات العوائد على أساس نسبي زمني وذلك باستخدام أسلوب العائد الفعلية.

3. السياسات المحاسبية المهمة (تتمة)

3.8 العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي حسب أسعار الصرف السائدة عند تاريخ المعاملة. ويتم تحويل جميع الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي حسب سعر الصرف السائد بتاريخ البيانات المالية. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن فرق أسعار التحويل في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية والتي تظهر بالتكلفة التاريخية حسب سعر الصرف السائد بتاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية والتي تظهر بالقيمة العادلة إلى الدينار الكويتي حسب سعر الصرف السائد بتاريخ تحديد القيمة.

3.9 توزيعات أرباح

يقرر مدير الصندوق وفق ما يراه مناسباً لصالح الصندوق والمشاركين فيه تحديد الجزء الذي يجري توزيعه على حملة الوحدات، وذلك بعد إنتهاء الفترة المالية (ربع سنوي / نصف سنوي / سنوي) سواء حقق الصندوق أرباحاً أو لم يحقق، ويعلن عن التوزيع وموعده وقيمه من خلال الموقع الإلكتروني للصندوق / أو أية وسائل أخرى مثل البريد الإلكتروني للعميل / النشر في الصحف المحلية على أن يتحمل المدير مصاريف هذا النشر، ويجوز للمدير التوزيع بشكل نقدي أو عن طريق توزيع وحدات مجانية في الصندوق بواقع القيمة الاسمية للوحدات أو بالطريقتين معاً، مع إخطار جهة الإشراف بذلك.

عند توزيع الموجودات غير النقدية، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للموجودات والقيمة العادلة للموجودات التي تم توزيعها على حملة الوحدات في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

4. التقديرات والأحكام والافتراضات المحاسبية المهمة

إن إعداد البيانات المالية للصندوق يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات في تاريخ البيانات المالية. يمكن أن تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات.

الأحكام المحاسبية

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق، قامت الإدارة بعمل تقديرات وافتراضات بتحديد المبالغ المثبتة في البيانات المالية. إن أهم استخدام للأحكام والتقديرات هو كما يلي:

وضع الصندوق بصفته طرف أصيل

يقوم الصندوق بانتظام بإجراء مراجعة وتقييم لتحديد ما إذا كان وضعه الحالي كطرف أصيل أو وكيل في معاملاته التجارية قد طرأ عليه أي تغيير. تشمل هذه المراجعة والتقييم أي تغيير في العلاقة الكلية ما بين الصندوق والأطراف الأخرى التي يتعامل معها الصندوق والتي يمكن أن تعني أن وضعه الحالي كطرف أصيل أو وكيل قد يتغير. ومثال ذلك إذا حدثت تغييرات على حقوق الصندوق أو الأطراف الأخرى يقوم الصندوق بإعادة النظر في وضعه كطرف أصيل أو وكيل. إن التقييم الأولي يأخذ في الاعتبار ظروف السوق التي في الأصل قادت الصندوق إلى اعتبار نفسه طرف رئيسي يعمل أصالة عن نفسه أو وكيل في ترتيبات عقود الإيرادات، وقد توصل الصندوق إلى نتيجة أنه يعمل أصالة عن نفسه في كافة العقود والترتيبات التي ينتج عنها إيرادات للصندوق.

المطلوبات المحتملة

إن المطلوبات الطارئة هي التزامات محتملة تنشأ عن أحداث ماضية يتأكد وجودها فقط بوقوع أو عدم وقوع أحداث مستقبلية لا تدخل بالكامل ضمن سيطرة إدارة الصندوق. يسجل الصندوق مخصصات للمطلوبات الطارئة عند اعتبار أن الخسارة منها محتملة وأنه يمكن قياسها بشكل موثوق فيه. عند تحديد ما إذا كان يجب إدراج هذه المخصصات والمبالغ ذات الصلة أم لا، ينبغي ممارسة أحكام هامة صادرة عن الإدارة. يستخدم الصندوق المبادئ والمعايير المقررة في المعايير الدولية للتقارير المالية وأفضل الممارسات السائدة في القطاع الذي يعمل فيه عند اتخاذ مثل هذه الأحكام.

5. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

2024	2025	
دينار كويتي	دينار كويتي	
35,903,683	31,729,674	أوراق مالية مسعرة
-	816,582	أوراق مالية غير مسعرة
35,903,683	32,546,256	

6. مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2024	2025	
دينار كويتي	دينار كويتي	
360,733	59,799	مستحق من الشركة الكويتية للمقاصة
89,236	126,428	مستحق من الوسطاء
3,922	2,254	أخرى
453,891	188,481	

7. دائنون وأرصدة دائنة أخرى

2024	2025	
دينار كويتي	دينار كويتي	
98,150	-	مستحق إلى الوسطاء
90,316	92,981	أتعاب مدير الصندوق المستحقة
-	173,079	أتعاب تشجيعية مستحقة
10,838	11,158	أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار المستحقة
29,754	29,181	توزيعات أرباح مستحقة
19,221	11,768	أخرى
248,279	318,167	

8. رأس المال

رأس مال الصندوق متغير وتتراوح حدوده بين مبلغ 2,000,000 دينار كويتي إلى 100,000,000 دينار كويتي كحد أقصى. ويقسم رأس مال الصندوق إلى وحدات متساوية القيمة بقيمة إسمية 1 دينار كويتي للوحدة، وتقتصر مسؤولية حملة الوحدات في الصندوق على قيمة مشاركتهم في رأس المال. كما في 31 ديسمبر 2025، بلغ رأس المال المصدر والمدفوع 24,842,209 دينار كويتي (2024: 36,171,355 دينار كويتي).

9. احتياطي فروق إشتراكات/إستردادات وحدات

يمثل هذا البند الفرق بين صافي قيمة الموجودات للوحدات المصدرة والمستردة عن إجمالي القيمة الإسمية لرأس المال.

10. صافي قيمة الموجودات للوحدة

2024	2025	
دينار كويتي	دينار كويتي	
36,361,089	32,752,616	مجموع الموجودات (دينار كويتي)
(248,279)	(318,167)	مجموع المطلوبات (دينار كويتي)
36,112,810	32,434,449	صافي الموجودات (دينار كويتي)
36,171,355	24,842,209	عدد الوحدات القائمة (وحدات)
0.998	1.306	صافي قيمة الموجودات للوحدة (دينار كويتي)

11. صافي ربح الاستثمارات

2024	2025	
دينار كويتي	دينار كويتي	
1,200,327	3,679,650	أرباح محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
1,144,924	6,276,047	أرباح غير محققة من التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
1,148,240	1,314,604	إيرادات توزيعات أرباح
3,493,491	11,270,301	

12. أتعاب مدير الصندوق

وفقاً للنظام الأساسي للصندوق فإن أتعاب مدير الصندوق هي 1% من القيمة الصافية لأصول الصندوق، تحتسب عند نهاية كل شهر وتسدّد بشكل ربع سنوي، كما يتقاضى مدير الصندوق أتعاباً تشجيعية بواقع 15% في حال حقق الصندوق عائداً أعلى من مؤشر القياس.

13. أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار

وفقاً للنظام الأساسي للصندوق فإن أتعاب أمين الحفظ هي 0.060% وإن أتعاب مراقب الاستثمار هي 0.060% من القيمة الصافية لأصول الصندوق وتحتسب على أساس شهري وتسدّد كل ثلاثة أشهر.

14. ربح الوحدة (فلس)

2024	2025	
3,084,587	10,651,180	ربح السنة (دينار كويتي)
36,275,548	33,071,588	المتوسط المرجح لعدد الوحدات القائمة (وحدات)
85.03	322.06	ربح الوحدة (فلس)

15. الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

تمثل هذه المعاملات تلك التي تمت مع حاملي الوحدات، مدير الصندوق وأمين الحفظ ومراقب الاستثمار. إن أسعار وشروط هذه المعاملات يحكمها النظام الأساسي للصندوق، أو أنه بالنسبة للأمور التي لا يحكمها النظام الأساسي يتم الموافقة عليها من قبل مدير الصندوق. إن الأرصدة والمعاملات الهامة مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

2024	2025	
دينار كويتي	دينار كويتي	
90,316	92,981	أتعاب مدير الصندوق المستحقة
-	173,079	أتعاب تشجيعية مستحقة
10,838	11,158	أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار المستحقة
2024	2025	
دينار كويتي	دينار كويتي	
354,697	393,814	أتعاب مدير الصندوق
5,109	167,970	أتعاب تشجيعية
42,564	47,258	أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار

المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر:

كما في 31 ديسمبر 2025، بلغ عدد الوحدات المكتتب بها من قبل مدير الصندوق 6,596,199 وحدة تمثل نسبة 26.552% (2024: 6,596,199 وحدة تمثل نسبة 18.236%) من وحدات رأس مال الصندوق.

16. إدارة المخاطر المالية

إدارة مخاطر رأس المال

تتضمن الموارد المالية للصندوق في مجموع حقوق الملكية. إن قيمة حقوق الملكية المتاحة لحاملي الوحدات يمكن أن تتغير بصورة كبيرة نتيجة للإشترابات والإستردادات التي تتم بواسطة حاملي الوحدات. إن هدف الصندوق عند إدارة الموارد المالية هو حماية قدرة الصندوق على الإستمرارية لتوفير عوائد لحاملي الوحدات ومنافع للمستخدمين الخارجيين وكذلك للإبقاء على موارد مالية تدعم أنشطة الصندوق الإستثمارية.

يراقب مدير الصندوق موارد المالية على أساس قيمة صافي موجودات الصندوق المتاحة لحاملي الوحدات القابلة للإسترداد.

مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض للصندوق لمخاطر الائتمان تتمثل أساساً في نقد لدى البنوك ومدينون وأرصدة مدينة أخرى. إن النقد لدى البنوك مودع لدى بنوك محلية ذات سمعة إنتمانية جيدة.

إن الحد الأعلى لتعرض الصندوق لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الإسمية للنقد لدى البنوك ومدينون وأرصدة مدينة أخرى.

مخاطر سعر حقوق الملكية

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر إنخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر أسعار أدوات حقوق الملكية ينشأ من إستثمارات الصندوق في أدوات الملكية المسعرة المصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لإدارة هذه المخاطر، يقوم الصندوق بتنويع القطاعات المستثمر فيها بمحفظة الإستثمارية.

يوضح الجدول التالي حساسية التغير المعقول في مؤشرات الملكية لاستثمارات الصندوق في أدوات حقوق الملكية المسعرة وتأثير الصندوق بتلك التغيرات كما في تاريخ البيانات المالية:

2024		2025		مؤشرات السوق
التغير في سعر الأرباح أو الخسائر دينار كويتي	الأثر على بيان أدوات الملكية %	التغير في سعر الأرباح أو الخسائر دينار كويتي	الأثر على بيان أدوات الملكية %	
1,795,184 ±	5 ±	1,591,659 ±	5 ±	بورصة الكويت

مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. يتعرض الصندوق لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. ويمكن للصندوق تخفيض خطر تعرضه لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامه لمشتقات الأدوات المالية. ويحرص الصندوق على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي. لا يتعرض الصندوق حالياً بشكل جوهري لهذه المخاطر.

مخاطر السيولة

تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة الصندوق على توفير الأموال اللازمة لسداد التزامه المتعلقة بالأدوات المالية. وإدارة هذه المخاطر يقوم الصندوق بالإستثمار في الإستثمارات الأخرى القابلة للتسييل السريع، مع تخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للصندوق من خلال الاحتفاظ باحتياطيات نقدية مناسبة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

إن جميع المطلوبات المالية تستحق خلال فترة لا تتجاوز 3 أشهر من فترة التقرير.

17. قياس القيمة العادلة

يقوم الصندوق بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية السنة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الإلتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية من خلال مستوى قياس متسلسل إستناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

- المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
- المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحاً إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل البنود المسجلة بالقيمة العادلة طبقاً لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة:

2025			
المجموع	المستوى 3	المستوى 1	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
32,546,256	816,582	31,729,674	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
2024			
المجموع	المستوى 3	المستوى 1	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
35,903,683	-	35,903,683	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

كما في 31 ديسمبر، فإن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية نظراً لقصر فترة إستحقاق تلك الأدوات المالية.

لم تتم أي تحويلات ما بين المستويات خلال السنة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الإعتراف بها في البيانات المالية على أساس دوري، يحدد الصندوق ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف إستناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل في نهاية كل سنة مالية.

18. الجمعية العامة لحاملي الوحدات

بتاريخ 22 سبتمبر 2025، إنعقدت الجمعية العامة لحملة الوحدات، وتم فيها اعتماد البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.



أصول للاستشارات الشرعية
Osol For Sharia Consulting

www.osolsa.com
+965 5060 4844

أصول للاستشارات الشرعية

Osol For Sharia Advisory

تقرير المدقق الشرعي الخارجي المستقل لعام 2025

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه.

إلى السادة / حملة وحدات صندوق الفجر

دولة الكويت

هدف ونطاق التدقيق

قمنا بتدقيق العقود والمعاملات وتعاملات الأوراق المالية التي نفذها صندوق الفجر (الصندوق) خلال السنة المنتهية في 2025/12/31 لإبداء الرأي في مدى التزام الصندوق بأحكام الشريعة الإسلامية كما هي في المرجعية الشرعية للصندوق والمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي) وقرارات هيئة أسواق المال ذات الصلة.

ومراجعتنا لمدى الالتزام اتضح التزام الصندوق بالعمل وفق المعايير الشرعية المذكورة آنفاً وقرارات هيئة أسواق المال ذات الصلة.

مسؤولية الإدارة عن الالتزام الشرعي

تقع مسؤولية الالتزام بتنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على إدارة الصندوق، كما أن الإدارة مسؤولة عن الرقابة الشرعية الداخلية التي تراها ضرورية لضمان تنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

وتتمثل الجهات المسؤولة في الصندوق عن إجراء التعاملات التي تم فحصها ومراحل إنجازها في إدارة الصندوق.

الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى ورقابة الجودة

لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى كما هي في "مدونة الأخلاقيات للمهنيين في مجال التمويل الإسلامي" الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، لقد التزمنا بمتطلبات المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم 1 "إدارة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة أو فحص للقوائم المالية أو ارتباطات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات العلاقة"، مع مراعاة اللوائح والقوانين التنظيمية لهيئة أسواق المال بدولة الكويت.

أصول للاستشارات الشرعية هي شركة مهنية مؤسسة في دولة الكويت تم إنشاؤها بتحالف عدد من الشركاء الشرعيين والمهنيين في مجال المالية الإسلامية وتمتع بحضور مميز على صعيد المؤسسات المالية والاستثمارية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي.

مسؤولية المدقق الشرعي ووصف العمل المنجز

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء الرأي في مدى التزام الصندوق بأحكام الشريعة الإسلامية بناءً على تدقيقنا. وقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير الحوكمة ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وبالأخص معيار التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (6) بشأن "التدقيق الشرعي الخارجي (عمليات التأكيد المستقل على التزام المؤسسة المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية)" ووفقاً لمعيار التأكيد رقم (3000) بشأن "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" ومبدأ الأهمية النسبية والذي يختلف بحسب حجم عميل التدقيق وطبيعة عملياته ومخاطره الشرعية وبناءً على بنود الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات، وما يترتب على ذلك من آثار على منهجية التدقيق وإظهار الملاحظات -إن وجدت- في هذا التقرير. وتتطلب هذه المعايير أن نمتثل لمتطلبات السلوك الأخلاقي للمهنة وأن نقوم بتخطيط وأداء التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن الصندوق ملتزم بأحكام الشريعة الإسلامية. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن عملية التدقيق الشرعي سوف تكشف دائماً عن المخالفات الشرعية عند وجودها.

وتتضمن أعمال التدقيق أداء إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول مدى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، لقد قمنا بتدقيقنا بناءً على عينة منهجية مختارة، ونعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأي التدقيق الخاص بنا. وكجزء من عملية التدقيق الشرعي فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق، بحيث نقوم بأعمالنا على النحو التالي:

- تحديد المرجعية الشرعية.
- تحديد وتقييم مخاطر عدم الالتزام الشرعي.
- تكوين فهم حول نظام الرقابة الشرعية الداخلية ذي الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة.
- تصميم إجراءات التدقيق بما ينسجم مع مخاطر عدم الالتزام الشرعي.
- القيام بعملية التدقيق الشرعي الميداني والحصول على المستندات المؤيدة.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لإبداء رأينا.
- التواصل مع الإدارة فيما يخص التخطيط لعملية التدقيق ونتائج التدقيق المهمة.
- إرسال نسخة من تقرير نتائج التدقيق الشرعي والتوصيات والحصول على رد الإدارة بشأن كل ملاحظة -إن وجدت-.
- تقييم الملاحظات المثبتة في تقرير نتائج التدقيق الشرعي والتوصيات والتقرير السنوي للتدقيق الشرعي الخارجي في ضوء مبدأ الأهمية النسبية.

وفي ضوء ما تم بيانه أعلاه فإننا نقيم كفاءة وفاعلية إجراءات المخاطر الشرعية بأنها جيدة.

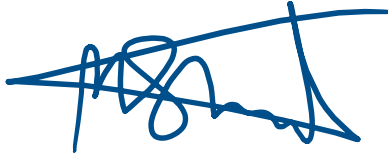
ولتحقيق الأهداف من عملية التدقيق الشرعي فإننا قمنا بالاطلاع وفحص البيانات التالية:

- تقارير وحدة التدقيق الشرعي الداخلي للصندوق.
- البيانات المالية للصندوق ومرفقاتها.
- عينة من عمليات الاستثمار والحركة عليها خلال العام.

الرأي

إن العقود والمعاملات التي أبرمها صندوق الفجر (الصندوق) خلال السنة المنتهية في 2025/12/31 تمت في مجملها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية كما تم تحديدها في المرجعية الشرعية للصندوق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



د. محمد عبدالرحمن الشرفا
المدقق الشرعي الخارجي

الكويت في 2025/01/29